﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ٨٧﴾ [هود: 87]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

من السُّنَنِ صَبْرُ الأنبياءِ عَلى الأذى والجَهْلِ

لمّا أيْقَن قوْم شُعيب ﷺ من صَلابَته في الدّعْوة إلى التّوْحيد ونَبْذِ الشّرك، والدّعْوة إلى تَرْك الظّلْم والبَخْس والتّطْفيف والإفساد، ثمّ الأمْر بِضِدِّ ما يَفعلون، عَمَدوا معه إلى الإغْلاظِ في القوْل، والاسْتهزاء بما يَقول ويَفْعلُ، والسُّخْريَة من صَلاته ومن دينه، ومن محاولته تَقْييد حُرّيَّتِهم في المعاملات الماليّة وضَبْطَها بالحلال وعَدَم أكْلِ حُقوق النّاس، واعْتَمدوا في الاحْتجاج عليه بأصْلَين:

الأوّل: كَوْنهم في عبادتهم قائمين على ما عَهِدوا عليه آباءَهم، وهذه قاعدةٌ صُلْبة عندَ العشائر والقبائل.

والثّاني: أنّ هذه الأموال هُمْ يَمْلِكونها، ولأنّهم يَمْلكونها، فطبيعيٌّ أنْ يَمْلكوا حُرّيَّة التّصرُّف فيها، وليس لِشُعيب ولا غيْرِه أنْ يُقيّد حَرَكة تعامُلِهم فيها بقَيْد، مَهْما كان هذا القيْد شَريفًا في مَظْهرِه وجَوْهرِه. وفي هذا جاء قولهم مَحْكيًّا مُصَدَّرًا بِفِعل القَول: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾: أصْلُ الصَّلاة: الثَّناءُ والدُّعاءُ بالخَيْر، يُقال: صَلَّيتُ عليه، أيْ: أثْنَيتُ أو دَعَوتُ لَهُ[1]. وتَوسَّع بعضُهم - وهو بَعيد - فقال: مَأْخوذَةٌ من الصَّلا، وهو: العَظْمُ الَّذي علَيه الأَلْيَتانِ؛ لأنَّ المُصَلّي يُحرِّكُ صَلويْهِ في الرُّكوعِ والسُّجود[2]. وقالَ الزَّجّاج: الأصْلُ

(1) الجوهريّ، الصّحاح، والرّاغب، المفردات: (صلا).
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (صلا).

في الصَّلاةِ اللُّزومُ[1]. والصَّلاةُ الَّتي هي العِبادَة المَخْصوصَة، أصْلُها: الدُّعاءُ، وسُمِّيَتْ هذه العِبادَة بها كَتَسْمِيَة الشَّيْء بِاسْم بَعض ما يَتَضَمَّنه. والصَّلاةُ منَ العِبادات الَّتي لَمْ تَنْفكّ شريعَةٌ منْها، وإنِ اخْتَلفَتْ صورُها بَحَسبِ شَرْعٍ فَشَرْع؛ ولذلك قالَ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ﴿١٠٣﴾﴾ [النِّساء: 103]. وأمّا الصَّلاةُ المَقصُودَةُ في الآيةِ: فهيَ التَّوجُّهُ إلى اللّهِ بالخُضوعِ والتَّسْبيحِ والدُّعاءِ في أوْقاتٍ مُعَيَّنةٍ في الشَّريعَةِ الَّتي يَدينُ بها شُعَيْبٌ عليه السلام، أي المُرادُ حَقيقَتُها الشّرْعيَّة، لا اللُّغَويَّةُ.

2) ﴿تَأْمُرُكَ﴾: أصْلُ: (الأمْر): ضِدُّ النَّهْي. ومنه قولُكَ: افْعَلْ كَذا. يُقالُ: لي عَلَيْكَ أمْرَةٌ مُطاعَةٌ، أيْ: لي عَلَيْكَ أنْ آمُرَكَ مَرَّةً واحِدَةً فَتُطيعني. قالَ الكِسائيُّ: إنَّهُ لأمورٌ بالمَعْروفِ ونَهي عَنِ المُنكَرِ، منْ قَوْمٍ أُمُرٍ. ومنْ هذا البابِ الإمرَةُ والإمارَةُ، وصاحِبُها أميرٌ ومُؤَمَّرٌ[2]. والمَقْصودُ بِالأمْر في الآيَةِ: أمْرٌ يُقال باعْتِبارِ طَلَبِ الفِعْل.

3) ﴿تَتْرُكَ﴾: أصْلُ التَّرْك: الكَفُّ والإعْراضُ، يُقالُ: تَرَكْتُ الشَّيْءَ: إذا كَفَفْتَ وأعرَضْتَ عنْه، ويَأْتي بمَعْنى التَّخَلّي عَنِ الشّيْءِ[3]. ويُطلَقُ على الإسْقاطِ، يُقالُ: تَرَكَ حَقَّهُ، أيْ: أسْقَطَهُ، وهو أيضًا: الجَعْلُ، يُقالُ: تَرَكَهُ يَفْعَلُ كَذا، أيْ: جَعَلَهُ يَفْعَلُهُ[4]. ومنْ مَعانيهِ: المُفارَقةُ، والهَجْرُ، والإهْمالُ، والرَّفْضُ. والمَقْصودُ بِالتَّرْك في الآيَةِ: التَّخْليَةُ عَنِ الشَّيْءِ.

4) ﴿ٱلْحَلِيمُ﴾: أصْلُ الحِلْم - بِكَسْرِ الحاء -: التَّأنّي والصَّبْرُ، يُقال: حَلُمَ، يَحْلُمُ، حِلْمًا، فهو حَليمٌ، أيْ: تَأنّى وصَبَرَ ولَمْ يَتَعَجَّلْ. ويَأْتي الحِلْمُ بِمَعنى السُّكونِ وضَبْطِ النَّفْسِ[5]، فيُقال: تَحَلَّمَ فُلانٌ، أيْ: تَكَلَّفَ ضَبْطَ النَّفْسِ. والحَليمُ: الَّذي لا يَسْتَخِفُّهُ عِصْيانُ العُصاةِ ولا يَستفِزُّه الغَضَبُ عَلَيْهم، ولكنَّهُ جَعَلَ لكلِّ شَيْءٍ مقْدارًا[6]. والحَليمُ أيضًا: في صِفَةِ اللّهِ تعالى مَعْناهُ الصَّبورُ[7]. ومن مَعانيهِ أيضًا: العَقْلُ، والعِلْمُ[8]. وضِدُّهُ: العَجَلَةُ، والجَهْلُ،

(1) الزّجّاج، معاني القرآن: 1/232.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أمر).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (ترك).
(4) ابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (ترك).
(5) الرّاغب، المفردات: (حلم).
(6) ابن منظور، لسان العرب: (حلم).
(7) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة: (حلم).
(8) ابن سيده، المخصّص: 1/251، والزّبيدي، تاج العروس: (حلم).

والسَّفَهُ. وجَمْعُ حِلْمٍ: أحْلامٌ وحُلومٌ[1]. والمُرادُ بالحِلْمِ في الآيَةِ: ضَبْطُ النَّفْسِ والطَّبْعِ عَنْ هَيَجانِ الغَضَبِ.

5) ﴿ٱلرَّشِيدُ﴾: أصْلُ (رشد): يَدُلُّ عَلى اسْتِقامَةِ الطَّريقِ[2]. والرُّشْدُ: الصَّلاحُ[3]، يُقال: رَشَدَ فُلانٌ، يَرْشُدُ، فهو راشِدٌ، أيْ: صَلُحَ. ويَأْتي بِمَعنى إصابَةِ الحَقِّ، يُقال: رَشَدَ فُلانٌ في قوله، أيْ: أصابَ الحَقَّ[4]. والرُّشْدُ: الهُدى والاسْتِقامَةُ، وأرْشَدَهُ اللّٰهُ إلى الطَّريقِ ورَشَّدَهُ، أيْ: هَداهُ[5]. وكُلُّ ما يُحْمَدُ ويُمْدَحُ منَ الأفْعالِ فهو رُشْدٌ، وهو خِلافُ الضَّلالِ والسَّفَهِ وقِلَّةِ العَقْلِ. والرَّشيدُ: هو الَّذي حَسُنَ تَقْديرُهُ فيما قَدَّرَ، أوِ الَّذي تَنْساقُ تَدْبيراتُه إلى غاياتِها على سَبيلِ السَّدادِ منْ غَيْرِ إشارَةِ مُشيرٍ ولا تَسْديدِ مُسَدِّدٍ[6]. والمَقْصودُ بالرَّشيدِ في الآيَةِ: الحَسَنُ التَّدْبيرِ في المالِ[7].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

التَّمَسُّكُ بِالتَّقاليدِ والطَّمَعُ المادِّيُّ منْ طَبائِعِ أهْلِ الكُفْرِ والجَهْلِ

قال قومُ شُعَيبٍ مُستهزئينَ بنبيِّهم مُغلظينَ له في القوْلِ، على تلك الدَّعْوةِ الكَريمةِ الَّتي يَدعوهم إليها نبيٌّ كَريم، بلِسانِ عفٍّ، وبأُسْلوبٍ يَفيضُ رِقَّةً وحنانًا ومَودَّةً. قالوا: يا شُعَيْبُ، لا مُوجِبَ لِنَهْيِك لنا، إلّا أنَّك تُصلّي للّٰه، وتتَعبَّد له، أفإنْ كنتَ كذلك، أفَيوجِب لنا أنْ نَترك ما يَعبدُ آباؤنا، لِقَولٍ ليس عليه دليلٌ إلّا أنّهُ مُوافق لك، فكيف نَتَّبعك، ونَترُك عبادة آبائنا الأقدمينَ أولي العُقول والألْباب؟! أوتأمُرُك صلاتُك أنْ نترُكَ فِعلَ ما نُريدُ في أموالِنا من التَّطْفيفِ في الكَيلِ والميزانِ؟، إنَّك - يا شُعَيبُ - لَأنْت الحليمُ الرَّشيدُ في أمْرِك لنا

(1) ابن عبّاد، المحيط في اللّغة، والفِيروزابادي، القاموس المحيط، والزّبيدي، تاج العروس: (حلم).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (رشد).
(3) العسكريّ، معجم الفروق اللّغويّة، ص: 256.
(4) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 8/476.
(5) الهرويّ، الغريبين في القرآن والحديث: 3/744، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (رشد).
(6) الزّبيديّ، تاج العروس: (رشد).
(7) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/142.

بتَركِ عبادةِ الأصنام، وتَركِ بَخسِ النّاسِ، يَعْنونَ بذلك وصْفَه ﷺ بالسَّفَهِ والجَهلِ[1]!

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالَةُ الاستئناف البياني:

الاستئناف البياني في مفتتح الآية فَصْلٌ يُعبّر عنه بِشِبْهِ كَمالِ الاتِّصالِ ناشئٌ عن سؤالٍ مُقدَّرٍ، فكأنَّه قيلَ: ما قالوا بَعْد أنْ أمَرَهُم شُعيْب بِما أمَر ونَهاهُم عمّا نَهى؟ فقيل: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيْبُ﴾[2].

دلالَةُ نِدائِهِمْ لَهُ بِـ﴿يَٰشُعَيْبُ﴾:

طَريقَةُ نِدائِهِمْ لِنَبيِّهِمْ دَليلُ جَفْوتِهِمْ لَهُ

في نِدائِهِم له ﷺ بقَولهم: ﴿يَٰشُعَيْبُ﴾ دونَ مُناداتِه بوصْف النُّبوَّة أو الرِّسالة دلالةٌ على جَفْوتهم وغِلْظَتهم معه[3].

دلالَةُ الاسْتِفْهام في: ﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾:

اسْتَفْهَموا ساخِرينَ

الاسْتفهامُ هُنا مُخرَّج على السُّخريَة والاسْتهزاءِ[4] بِحَسب ما أمْلى عليهم الشّيطان.

سِرُّ اخْتيارِهِمْ لِلصَّلاةِ:

كانَ ﷺ كَثيرَ الصَّلاةِ ولِذا بالَغوا في السُّخريَةِ منْهُ منْ خِلالِها

في اختيارهم الصَّلاةَ دون غيْرِها في قولهم: ﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾، دلالةٌ على أنّه ﷺ كان كثيرَ الصَّلاة[5] وعلى أنّه كان يأْمرُهم بها كتَرْجمةٍ لِلدَّعْوة إلى التّوْحيد، ومن ثَمّ سخِروا منه لأجْلِ هذا. ومثالُه: أنْ يُرى مَعْتوه "يُطالِع كُتبًا ثُمّ يَذْكر كلامًا فاسدًا، فيُقال له: هذا من مُطالَعة تلك الكُتُب على سبيل الهُزءِ والسُّخريَة"[6].

---

(1) ابن جرير، جامع البيان: 12/544، 548، والواحديّ، التّفسير الوسيط: 2/586، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 4/344، والسّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 387.

(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/356.

(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/356.

(4) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/419، وأبو حيّان، البحر المحيط: 6/197.

(5) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/419، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 18/387.

(6) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 18/387.

بَلاغَةُ المَجازِ العَقْليِّ في: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾:

الإيـــغـــالُ في التَّهَكُّم

في إسْنادِهم الأمْرَ إلى الصّلاة مَجاز عَقليٌّ، علاقتُه السّببيَّة والمُسبّبيَّة، كما أُسْنِدَ إليها النّهْي أيضًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ﴾ [العنكبوت: 45] فصارت الصّلاةُ - بوصْفها رَمزًا للإيمان والتّقوى - هي الآمرَة النّاهيَة، والآمرُ الحَقيقيُّ هو اللّهُ تعالى[1]. وغرضهم من إسْناد الأمْرِ إلى الصّلاة الإيغالُ في التّهكُّم به[2] ﷺ والتّهكُّم في أمثال هذا إنّما جاء من تسميَة الضِّدِّ بالضِّدِّ فيقال للجبان: ما أشجَعَه، وللقَبيح: ما أحسَنَه[3].

دلالَةُ تَعَدُّدِ القِراءاتِ في: ﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾:

القِراءَةُ بِالإفْرادِ مُرادٌ بِها الجَمْعُ؛ إذْ هيَ في مَعْناهُ

قَرَأ حمزة والكسائي وحَفْص: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ بالإفْراد، وقَرَأ الباقون بالجَمْع: ﴿أَصَلَوَٰتُكَ﴾[4]. والقراءة بالإفْراد مرادٌ بها الجَمْع فهي في مَعناه؛ لكَوْنه مَصْدرًا، والمَصْدر يَقع على الجَمْع والمُفْرد[5] على حدٍّ سَواء.

دلالَةُ كافِ الخِطابِ في: ﴿تَأۡمُرُكَ﴾:

إصْرارُهُمْ عَلى التَّهَكُّم بِشُعَيْبٍ عليه السلام

في تَوْجيه الكلام إليه بِكاف الخِطاب في قوله: ﴿تَأۡمُرُكَ﴾ إصْرارٌ منهم على التّهكُّم به ﷺ والإغْلاظِ له بالقَول، ومواجَهَته بذلك دون أدْنى محاولَةٍ منهم لِلتَّلطُّف معه في التّعبير.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بِالفِعْلِ المُضارِعِ ﴿تَأۡمُرُكَ﴾:

كرّرَ الأمْر عَلَيْهِمْ مرارًا

دلّ التّعبير بالمُضارِع على تَكرار أمْرِه لهم بِتَرك عبادة الأصنام، وتَرْك أكل أموال النّاس بالباطل[6]، وذلِكُم دَيْدَن النَّبيّينَ: تَكْرار المحاولَةِ، وعدَمُ المَلالِ.

(1) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 2/119.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/419.
(3) ابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاويّ: 4/39.
(4) السّمين الحلبي، الدّرّ المصون: 6/117.
(5) الفارسيّ، الحجّة للقرّاء السّبعة: 4/214.
(6) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 2/119.

سِرُّ التَّعْبيرِ بِالمَصْدَرِ المؤَوَّلِ ﴿أَن تَتْرُكَ﴾:

الدّاعي إلى الله لا يَمَلُّ ولا يَيْأسُ

في التَّعبير بالمَصْدر المؤوَّل ﴿أَن تَتْرُكَ﴾ دون المَصْدر الصّريح، دلالةٌ على إبراز ما كان يَقومُ به ﷺ من مُحاولاتٍ مُتَكرِّرة لإثْنائِهم عن الشِّرْك وعن الظُّلْم.

أومَـــؤُوا إلى حَمْلِ الأمْرِ عَلى غَـيْرِ الـوجـوبِ، وركَّـــزوا عَـلى فِعْلِ التَّرْكِ دونَ كَيْفيّاتِهِ

والتّعبير بالمَصْدر المُؤوَّل إيماءٌ منهم إلى نَفْي الوجوب في أمْرِ شُعيبٍ إيّاهم بتَرك عبادة ما يَعْبدون؛ لأنّ "(أنْ) والفعل قد تُفيد الإباحة، ولا تُفيد القَطْع بحُصول الفِعل، بخِلاف المَصْدر الصّريح، فإنّه قد يُفيد القَطْع بحُصوله"[1]. فضلًا عمّا في المَصْدر المُؤوَّل - ولا سيَّما مع (أنْ) - من دلالة على مُجرَّد مَعنى الحَدَث دون احْتمال زائدٍ عليه، ففيها [يَعني (أنْ)] تَحْصينٌ من الإشْكال، وتَخْليصٌ له من شوائبِ الإجْمال بتَحْديد هَيْئات التَّرك وكَيْفيّاته؛ فالسّؤال مُخَصّص عن التَّرك فَحَسب[2].

سِرُّ اخْتيارِ التَّعْبيرِ بِالتَّرْكِ:

التَّعْبيرُ بِالتَّرْكِ أدلُّ عَلى المَطْلوبِ منَ التَّخَلّي عَنِ الشِّرْكِ

عبَّر بالتَّرك دون غيْرِه في قوله تعالى: ﴿أَن تَتْرُكَ﴾؛ لكَونه أدلَّ على المَطلوب؛ إذ المَطلوبُ التّخَلّي مُطلَقًا عن عبادة غيْر الله، وأيضًا عن ظُلْم النّاس وهَضْمهم حُقوقَهُم، وهو ما قام بِتَأديَته كاملًا الفعل ﴿تَتْرُكَ﴾، فالتَّرْكُ التَّخْليَةُ عَنِ الشَّيْءِ[3]، وحقيقتُه مُفارَقة أحَدٍ شَيْئًا كان مُقارِنًا له[4] ويُطلَق مَجازًا على إهمال أحَدٍ شيْئًا وعدَم عنايته بأحواله وبِتَعَهُّدِه[5] وهكذا فإنّ لفْظ التَّرك في معْنَيَيه الحَقيقيِّ والمَجازيّ يُطلَق على مُطلَق التَّخلّي، ومُطلَق الاعْتناء والتَّعَهُّد، ومن ثَمّ فلا أنْسَبَ منه تعبيرًا عن المقصود هُنا.

(1) السّامرّائيّ، معاني النّحو: 3/149.
(2) السّامرّائيّ، معاني النّحو: 3/149.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ترك).
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/311.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/364.

وجْهُ إيثارِ ﴿مَا﴾:

قَصَدوا عُمومَ المَعبوداتِ

آثَرَ التّعبير بـ ﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ دون (الّذي)؛ لأنّ التّعبير بها عادةً أجْمَعُ وأخْصَرُ، فحيْث لَم يُقصَد هُنا معبودٌ بعَيْنه لَم يُعبَّر بـ (الّذي) وإنّما عبّر بـ ﴿مَا﴾ فكانت "صادقةً على المعبودات، ومَعنى تَرْكها: تَرْك عبادتها كما يُؤْذِن به فِعل يَعْبُد"[1].

سِرُّ تَعْبيرِهِمْ عَنْ شِرْكِهِمْ بِالعِبادَةِ:

التَّلازُمُ بَيْنَ التَّوْحيدِ والعِبادَةِ قَويٌّ وشَديدٌ

أوثِر في التّعبير عن شِرْكهم أنْ يقولوا: ﴿مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾؛ لأنّه كالرَّدّ على قوله لَهُم: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ مُعبّرًا عن التّوْحيد بالعبادة؛ لأنَّ العبادة تَسْتلْزم التّوْحيد[2] فإنّه إذا كان ﷺ قد رأى الإيمان مُمَثَّلًا في التّوْحيد؛ فإنّهم قد رَأوْها في الشّرْك.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بِالفِعْلِ المُضارِعِ ﴿يَعْبُدُ﴾:

اسْتِحضارُ ما هو قُدْوة في مَقام الاحْتِجاجِ أبْلَغُ

عبَّر بالفعل المُضارع ﴿يَعْبُدُ﴾ دون الماضي (عبد) استحضارًا لِصورَة الفعل الماضية في مَقام الاحْتجاج، وكأنّ تلك العبادة كانت تُمارَسُ ساعةَ قالوا هذا الكلام، واستحضار ما هو قُدْوة لهُم في مَقام الاحتجاج أبْلَغُ[3]، وللدّلالة على أنّ آباءهم كانوا حَريصينَ على عبادتها "على سبيل المواظَبَة"[4].

دلالَةُ اخْتيارِ لَفْظِ ﴿ءَابَآؤُنَآ﴾:

الاخْتِكامُ إلى عاداتِ الآباءِ شَأْنٌ مَعْروفٌ في النّاسِ

دَأبَ المشركون على الاحْتكام إلى ما كان يَفْعلُه آباؤهم كأنّه القاعدة الّتي يجب أنْ يُدافِعوا عنها وأنْ يَنْطلِقوا منها في كلِّ شَيْء بما في ذلك الإيمان والعبادة، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ ٢٣﴾ [الزخرف: 23] وحتّى في فِعْل الفاحِشة يَعْتَذرونَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/142.
(2) الشّهاب الخفاجيّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 5/123.
(3) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 2/119.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/356.

بنَفْسِ الاعْتِذار، كما حَكى القرآن عنهم ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا﴾ [الأعراف: 28]

دلالَةُ الإضافَةِ في: ﴿ءَابَآؤُنَآ﴾:

المقْصودُ آباؤهُمْ نَسَبًا

الإضافة هُنا لِلعَهْد، والمقصود آباؤهم المُباشِرونَ الّذين يُنسَبون إليهم، وفيه تَبْريرٌ لاقْتِدائهم بهم، فإنهم آباؤهم الّذين لن يُورِّثوهم إلّا ما يُفيدهم، هكَذا يَظُنّون.

سِرُّ التَّعْبيرِ بـ ﴿أَوْ﴾:

التَّعْبيرُ بـ (أو) دالٌّ عَلى التَّنَوُّعِ

عبّرَ بـ ﴿أَوْ﴾ دون الواو في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَن نَّفْعَلَ﴾ للدّلالة على التّنوُّع على مَعنى: أوْ تأمرك صلاتُك مَرّةً بأنْ نترُك هذا، ومرّةً بأنْ نترُك هذا[1] وعلَّلَهُ الشّهاب بقوله: واخْتيرَت ﴿أَوْ﴾ على (الواو) لِتَقابُلِ الفِعْلِ[2] أيْ: لِلتّقابُل بيْن ﴿نَّتْرُكَ﴾، و﴿نَّفْعَلَ﴾.

ومن دَواعي التّنويع بـ ﴿أَوْ﴾ كذلك، الإشارة إلى أنّ "منهم مَن لا يَتَّجِرُ فلا يُطَفِّف في الكَيل والميزان، فهو قِسْم آخَر مُتميِّزٌ عن بقيَّة الأُمّة بأنّه مأمور بِتَرْك التَّطْفيف... وبهذا تَعْلَم أنْ لا داعيَ إلى جَعْل أو بمَعنى واو الجَمْع، كما دَرَجَ عليه كثير من المُفسِّرين"[3].

وجْهُ اخْتيارِ ﴿نَّفْعَلَ﴾، بصيغة المضارع:

الغالِبُ في القُرآنِ التَّعْبيرُ عَنْ قَبيحِ الأعْمالِ بِالفِعْلِ

يُلحَظ أنّ القرآن الكريم يُعبِّر عن ممارَسة دَنيءِ الأخلاق بلَفْظ الفعل، كما هو هُنا ﴿أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِيٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً﴾ [الأعراف: 28] والسَّبب أنّ الفِعل يُطلق على ما يَمُرّ سريعًا ويَنْقضي ولا يَكون له أثَرٌ، أمّا العمل فيُقال لِما يَكون له أثَر[4] والعَمَل: الفِعلُ باليَدِ من زراعةٍ وتَلْقيح وسَقْي[5]؛ لأنّ ما يَعْمَلُه

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/197.
(2) الخفاجيّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 5/125.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/142.
(4) أبو حيّان التّوحيديّ، المقايسات، ص: 280، والرّاغب، المفردات: (عمل).
(5) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (عمل).

الإنسان بِكَدِّ يَدِه يعودُ عليه بالنفع ويَبْقى أثَرُه بَعد ذلك. فإذا نَظرْنا إلى التَّطْفيف في الكَيل والميزان وما يُشابهه من التّعامل بالرّبا فإنّه لا كدَّ فيه ولا تَعَب بل يَنْقضي بلا أثَر من تَعَبٍ ونَحْوه، وكذلك النّظر إلى مَن يَفعلون الفاحِشة فإنّها تَنْقضي سريعًا دون أنْ يُكدَّ لها بِتَحمّل مسؤوليّة ولا غيْرِها، وليس كما يَكون في حال الزَّواج مثلًا، فإنّ المسؤوليّة تكون قائمة مع ممارَسة نَفْس الشَّيْء.

وأمّا في إيثار المُضارع في قوله: ﴿نَّفْعَلَ﴾ فهو دلالة على كَونهم مُستمرّين على ما كانوا عليه قبْلَ وقت الخِطاب، ومُداومينَ[1] عليه وأنّ السّؤال لَم يَكن منهم إلّا سُخريَة منه ﷺ وتهكُّمًا به.

دلالَــةُ التَّعْبيرِ بــالمُــضــارِعِ الاسْتِمرارُ عَلى فِعْلِهِمْ

دلالَةُ التَّعْبيرِ بِ نون الجماعة:

يدلُّ التّعبير بنون الجماعة في الأفعال الثّلاثة: ﴿نَّتْرُكَ﴾ - ﴿نَّفْعَلَ﴾ - ﴿نَشَـٰٓؤُاْ﴾ على أنّهم جميعًا كانوا مُطْبقينَ على هذا الفعل القبيح، أيْ أنّه كان على مُستوى الجماعة، ولَم يَكُن على مُستوى الأفْراد. وأنّ هذه المواجَهَة مع شُعيب ﷺ، لَم تَقَعْ من بعضهم، بل من جَميعهم. ولا يمْنَع أنْ يُصاحِبَ جَمْعَهم تَعْظيمٌ لأنْفُسِهم، فتَكون النّون لِلتّعظيم كذلك، ويُناسِبُه خِطابُ التّهكُّم والاستهزاءِ الّذي اسْتَطالوا به على نَبيِّ الله شُعيب ﷺ.

لَيْسَ فيهِمْ رَجُلٌ رَشيدٌ فَكُلُّهُمْ مُطْبِقونَ عَلى فِعْلِهِمُ القَبيح

سِرُّ التَّعْبيرِ بالظَّرْفيَّة:

التّعبير بالظَّرْفيَّة في قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَمْوَٰلِنَا﴾ دون (بأموالنا) لدلالة الظَّرْفيَّة على تمكُّنِهم من هذه الأموال؛ لِكَونها ملْكَهم وفي حَوْزَتهم، ولِيَكون ذلك أدْعى إلى تَوْجيه اللَّوْم على شُعيب ﷺ؛ لِكَونه يَتَدخّل فيما يَمْلِكونَه ويَحوزونَهُ.

مِلْكيَّةُ الأشْياءِ لَيْسَتْ مُبَرِّرًا لِلحُرِّيَّةِ المُطْلَقَةِ في التَّصَرُّفِ

سِرُّ التَّعْبيرِ بِالأمْوالِ:

عبّر بلَفْظ الأموال؛ لِكَونه أعَمَّ من التّعبير بِغَيْره. فالمالُ في

كُلُّ ما يُمْلَكُ هو مالٌ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/356.

الأصل: ما يُمْلَك من الذَّهب والفضَّة، ثُمّ أُطلِق على كلِّ ما يُقْتَنى ويُمْلَك من الأعْيان[1].

دلالَةُ الإضافَةِ في ﴿أَمْوَٰلِنَا﴾:

القَصْدُ ما يَمْلِكونَ مِنْ أموالٍ

دلّت الإضافة في قوله تعالى: ﴿أَمْوَٰلِنَا﴾ على أنّ مَقصودَهم الأموالُ الّتي يَمْلكونها، لِيَكون ذلك أدْعى إلى إحْراجِهِ.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بـ ﴿مَا﴾:

سَوَّغ القوم لِأنْفُسِهِمْ مُطْلَقَ الحُرّيَّةِ في التَّصَرُّفِ بالمال

دلّ التّعبير بـ ﴿مَا﴾ المَوصولَة في قوله تَعالى: ﴿مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ على اعتقادهم بأنّ ملْكيَّتهم لِلمال تُسَوِّغ لهُم مُطلَق الحُرّيَّة في التَّصرُّف فيها على أيِّ وجْهٍ من الوجوه، ولذلك لَم يسْتَعْمل المُوصول (الّذي) الدّالّ على التّعْيين.

نُكْتَةُ اخْتيارِ المَشيئَةِ في: ﴿مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾:

المَشيئةُ يُعَبَّرُ بِها عَمّا لا يَتَراخى وقْتُهُ، والإرادَةُ أعَمُّ، وتَكونُ لِما يَتَراخى وما لا يَتَراخى

نُكتة اختيار المشيئة دون الإرادة، التّعبير عن اسْتحقاقهم التَّصرُّفَ في أموالِهم وقْتَما يَشاؤون بلا تَراخٍ ولا مُهْلة من استئذان، أو سؤالٍ عن حُكْم الشَّرْع فيما يَفْعَلون، أو غيْر ذلك؛ لأنّ المشيئة تَكون لِما لا يَتَراخى وقْته، بخِلاف الإرادة فإنّها أعَمُّ، حيْث تَكون لِما يَتَراخى وما لا يَتَراخى[2].

دلالَةُ حَذْفِ مُتَعَلّقِ ﴿نَشَٰٓؤُاْ﴾:

حَذْفُ المُتَعَلّقِ لِلدّلالَةِ عَلى العُموم

المَقصود من حذْف المُتَعلّق الدّلالة على العُموم، بحيْث لا يَتَقيّدون بِوجوهٍ دون غيْرِها في التَّصرُّف في أموالهم.

سِرُّ الجمعِ بَيْنَ عدم الترك، وحرية التصرّف:

دَعْوةُ شُعَيْبٍ رَكَّزَتْ عَلى الإصْلاحِ الدّينيِّ والإصْلاحِ الماليِّ والاجْتِماعيِّ

في قوله تعالى: ﴿أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِيٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ يَعود سِرُّ جَمْعهم بيْن عدَم تَرْك عبادة ما يَعْبده آباؤهم، وحرّيَّة التّصرُّف في أموالهم كما يشاؤون دون غيرهما، في ردِّهم

(1) ابن الأثير، النّهاية: (مول).
(2) العسكريّ، الفروق اللّغوية، ص: 124.

على شُعيب ﷺ، إلى كَون شُعيب ﷺ قد ركَّز في دعوته إيّاهم على هذَيْن الأمْرَين: إصلاح الاعتقاد، وإخلاص العبادة لله، وكذلك على الإصلاح الماليّ والاجْتماعيِّ بِدَعْوتهم إلى عدَم بخْس النّاس حُقوقَهم بالنّقْص في الكَيل والوزن وما سِواهما، فكان ردّهم عليه بما ذُكِر في الآية مُناسِبًا، لِجَمْعه بيْن ما كان عليه مَدارُ دَعْوته ﷺ.

دلالَةُ فَصْلِ التذييل في الآية:

كَمالُ الاتِّصالِ في الجُمْلَةِ المَفْصولَةِ عَمّا قَبْلَها

وذلك أنّ جملة ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ إنْ حُملت على التّهكُّم والاستهزاء، فهيَ استئنافُ تَهَكُّم آخَر[1] مؤَكِّدٍ على مواصَلَة ما ابْتَدَؤوهُ معه من السّفاهة والتّهكُّم بشَخْصه ﷺ.

وإنْ حُملَت على الحَقيقة، أيْ على مَعْنى أنَّهم كانوا يَرَوْنه كذلك، فتكون الجملة بمَثابَة الدّليل عليه والحُجّة القائمة على موقفه الّذي لَم يُمَيِّز – في ظنِّهم – بيْن ما قامَ به من دعوتِهم إلى تَرْك عبادة الآباء، وعدَم حُرّيَّة التّصرُّف في أموالِهم كما يشاؤون، على مَعنى أين ذهب عقلُك حينَ دَعَوْتَنا إلى هذا مع ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾.

بَلاغَةُ الخَتْم بـ: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾:

(التّمكين) أو (ائتِلاف الفاصلة)

وذلك أنّه لمّا تَقدّم ذِكْر العبادةِ والتّصرُّف في الأموال كان ذلك تمهيدًا تامًّا لِذِكْر الحلْم والرُّشد؛ لأنّ الحلْم الّذي يَصحّ به التّكليف، والرُّشد يَصحّ به حُسْن التّصرُّف في الأموال، فكان آخِر الآية مُناسبًا لأوَّلها مناسَبَة مَعنويَّة[2]، وهو ما يُعْرَفُ بـ (التّمكين) أو (ائتِلاف الفاصلة)[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/142.

(2) الزّركشيّ، البرهان في علوم القرآن: 1/80.

(3) ائتلاف الفاصلة هو الذي سمّاه بعضهم بالتّمكين وهو: أن يُمَهَّد قبل الفاصلة تمهيد تأتي به الفاصلة مُمَكَّنة في مكانها، مستقرّة في قرارها، مطمئنّة في موضعها، غير نافرة ولا قلقة، متعلّقًا معناها بمعنى الكلام كلّه تعلّقًا تامًّا، بحيث لو طرحت لاختلّ المعنى، واضطرب الفهم. ينظر: أحمد سعد الخطيب، مفاتيح التّفسير: 1/18.

دلالَةُ تَعَدُّدِ المؤَكِّداتِ:

قَصْرُ الصِّفَتَيْنِ عَلى سَبيلِ الإلْزامِ بِمُقْتَضاهُما

في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ جُملةٌ من المؤكِّدات، هي: البَدْء بـ (إنَّ) التّوكيديَّةِ، واللّام الدّاخلة على ضمير الفَصْل (أنت) وهي اللّام الابْتدائيَّة، أو لام القَسَم كما يَرى ابن عاشور[1]، والإتْيانُ بضَميرِ الفَصْل (أنت)، وتعريف الوصْفَيْن ﴿ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾، والجُمْلة الاسْميَّةُ.

وفائدة ذلك قَصْر الصِّفَتَين عليه إمّا على سبيل الاسْتهزاءِ والتّهكُّم[2]؛ لأنّه لَم يَقُلْ أحَد منْ قَوْمه بمثْل مَقالَتِه[3]. أو أنّه على سبيل الحقيقة؛ لإلْزامه بِمُقْتضاهُما، ولكنْ على طريقتهم. وهو الأرْجح بِحَسب ما سَيأتي بَيانُه.

عِلَّةُ الوصْفِ بـ ﴿ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾:

مِنْ سوءِ أخْلاقِ القَوْمِ إطْلاقُ الأوْصافِ الحَميدَةِ وإرادَةُ ضِدِّها بِقَصْدِ السُّخْريَةِ

لدَيْنا تَعليلان لِسِرِّ اختيارِهم لهذَيْن الوصْفَيْن لِشُعَيْبٍ عليه السلام:

الأوَّل: ما ورَد عن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما من قولِه: يُريدون بهما السّفيهَ الجاهِلَ، أيْ أنّهم كَنّوا بالحَليم الرّشيد عن السّفيهِ الجاهِلِ. ويَبدو هذا التّفسير مُشاكِلًا للُّغة؛ لأنّ العَرَبيَّ يَقول لِمُخاطِبِه إذا اسْتَحْمَقَه: يا عاقل مَن يَقول هذا غَيْرك؟ يُريد يا أحْمَق، ويقول لِمَن يَسْتَجْهله: يا حليم فَكِّر فيما تسْمع، يَعني يا جاهل[4].

الثّاني: أو أنّ العِلّة في اختيار الوصْفَيْن: أنّه عليه السلام كان مَشهورًا عندَهم بأنّه حليم رشيد، فلمّا أمَرَهم بمُفارَقة طريقتهم قالوا له: إنّك لَأنت الحليم الرّشيد المَعروفُ الطّريقة في هذا الباب، فكيف تَنْهانا عن دينٍ ألْفَيْناهُ من آبائنا وأسلافنا، والمقصود استِبْعادُ مثل

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/142.
(2) شيخ زاده، حاشية على تفسير البيضاويّ: 3/683.
(3) السّامرّائيّ، على طريق التّفسير البيانيّ: 4/322.
(4) الواحديّ، التّفسير البسيط: 11/526.

هذا العمل ممَّن كان مَوْصوفًا بالحلْم والرّشد[1] والوجْه الثّاني الدّالُّ على أنّهم قاصِدون المَعنى الحَقيقيّ من الوصْفَيْن أرْجَحُ؛ بِدليل أنّهم أكَّدوهُ بـ (إنَّ وباللّام، وضَمير الفَصْل: أنت)[2].

دلالَةُ التّقْديم:

تَزْتيبُ الصِّفَتَيْنِ مُلائِمٌ لِتَزْتيبِ مَسارِ الدَّعْوةِ

تَقْديم وصْف ﴿ٱلْحَلِيمُ﴾ على وصْف ﴿ٱلرَّشِيدُ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾؛ لأنّ وصْف الحلْم مَرْدودٌ على دَعْوته إياهم إلى التّوْحيد ونَبْذِ ما كانوا يَعبدونه من دونِ الله، وهذا ما بَدَأ به ﷺ دَعْوتَه ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾. ووصْف الرّشد - والمقصود به هُنا نَوْع منه هو حُسْن التّصرُّف في الأموال - مَرْدودٌ إلى نَهْيه إيّاهم عن النّقْص في المكيال والميزانِ وكذا الأمْر بضِدِّه وما تَلاهُ من مَعطوفات هي أعمّ في النّهْي: ﴿وَلَا تَنقُصُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَۖ إِنِّيٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٤﴾ وَيَٰقَوْمِ أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ وهذا تالٍ في دَعْوته، فكان تَرْتيب الصِّفَتَيْن مُلائمًا لِتَرْتيب مَسارِ الدّعْوة.

فَنُّ التَّمْكينِ:

الحِلْمُ يُناسِبُ العِبادات والرُّشْدُ يُناسِبُ الأمْوالَ

في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ فَنّ التّمكين[3]؛ إذ لمّا تَقدّم ذِكْر العِبادة وتَلاهُ ذِكْر التّصرُّف في الأمْوال، اقتَضى ذلك ذِكْر الحلْم والرّشد على التّرْتيب؛ لأنّ الحلْم: العَقْل الّذي يَصحّ به تَكْليف العبادات، ويَحضُّ عليها، والرّشد حُسْن التّصرُّف في الأموال، أي أنّ الحلْم يُناسِب العِبادات والرّشد يُناسِب الأمْوال[4].

(1) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 18/387.

(2) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 18/387، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3740.

(3) التّمكين: هو أن يمهّد المتكلّم لكلامه تمهيدًا تأتي به الفواصل متمكّنة في مكانها، مستقرّة في قرارها، مطمئنّة في موضوعها، غير نافرة ولا قلقة، متعلّقًا معناها بمعنى الكلام كلّه تعلّقًا تامًّا، بحيث لو طُرِحَتْ لاختلّ المعنى واضطرب الفهم، وبحيث لو سُكِتَ عنها كمّله السّامع بطبعه. يُنظر: السّيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن: 2/271.

(4) السّيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن: 2/271.

بَيانُ مُتَشابِهِ النَّظْم في هذا المَشْهَدِ:

سِـرُّ اخْـتِـلافِ الـتَّـعْـبـيرَيْـنِ مُـنـاسَـبَـةُ كُـلِّ تَـعْـبـيرٍ مِنْهُما لِمَوْضِعِهِ سِياقًا ومَقامًا

بيْن قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [الأعراف: 85]، وقولِه تعالى في سورة هود: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ مَلْمحُ اخْتلاف مع تَشابه التَّعْبيرَيْن في جلّ الألْفاظ. فأمّا مَوْضع الأعْراف، فقد سَبَقَه قوله تعالى حكايَةً عن شُعيب عليه السلام: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: 85] وهي جُملةٌ من الأوامر المُقْتَضى فِعْلها، والنّواهي المَطلوبِ تَرْكها، ثُمّ قال بَعدها مُشيرًا إليْها جميعًا: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [الأعراف: 85].

وأمّا مَوْضع هود، فقد سَبَقَه ما يدلّ على امْتِعاضهم من اقْتِحام شُعيب عليه السلام حياتهم، وخصوصًا تَشْديده عليهم بتَرْك التّطْفيف والبَخْس لِحُقوق النّاس، والاعتماد على الحَلال، ولِشَرَههم الشّديد في مَحَبّة المال، وعدَم ثِقَتهم في الحَلال، وظنِّهم أنّ غِناهم فيما يُمارِسونه من الحرام، قال لهُم شُعيب عليه السلام ردًّا لِما تَوهَّموهُ في ذلك: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾. فكان كلامه عليه السلام في كلِّ مَوْضع مناسِبًا تمامَ التّناسُبِ لِلسّياق ولِلمَقام.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

(المَشيئَة) و(الإرادَة):

الـتَّـداخُـلُ بَـيْنَ مَعْنَيَي المَشيئَةِ والإرادَةِ عِـنْـدَ عُـلَـمـاءِ الـلُّـغَـةِ والمُتَكَلِّمينَ

من شدَّة التّقارب الدّلاليِّ بَيْنَهما، ألْفَيْنا المُعْجَميّينَ يُعَرِّفون كلًّا منهما بما يُعَرَّفُ به الآخَر، فمَثَلًا يَقول ابن منظور: المَشيئةُ، مَهْموزَةً: الإرادةُ[1] لكنّ العَسْكريَّ فرَّق بَيْنهما، بأنّ الإرادَة تَكون لِما يَتَراخى وقْتُه ولِما لا يَتَراخى، والمَشيئة لِما لَم يَتَراخ. قال:

(1) ابن منظور، لسان العرب: (شيأ)، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (ريد).

والشّاهِد أنَّك تَقول: فَعَلْتُ كَذا شاءَ زيدٌ أو أبى، فيُقابِل بها إباءَهُ، وذلِكَ يَكون عِنْد محاولة الفِعْل[1].

ونزيد: أنّ لَفْظ الإرادة يُطلَق على نُزوع النَّفْس إلى الشّيْء مع الحُكم فيه بأنه ينبغي أن يُفْعَل، أو لا يُفْعَل، ثُمّ إنّه يُستَعمل مرّةً في المَبدَأ، وهو: نُزوع النَّفْس إلى الشّيْء، وتارَةً في المُنتَهى، وهو الحُكْم فيه بأنّه يَنْبغي أنْ يُفْعَل أو لا يُفْعَل، فإذا اسْتُعمل في الله فإنّه يُراد به المُنْتهى دون المَبدأ، فإنّه سبحانه يتعالى عن مَعنى النُّزوع، فمَتى قيل: أرادَ الله كذا، فمعْناهُ: حَكَم فيه أنّه كذا وليس بكذا، نَحْو: ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [الأحزاب: 17][2] وأمّا مع البَشَر، فإنّه يُسْتَعمل في أحَدِ المَعْنيَين المَبْدأ أو المُنْتَهى، أوْ في كِلَيْهما معًا.

والمَشيئَةُ عند أكثر المُتَكلّمين كالإرادَة سَواء، وعِند بعضِهم: المَشيئَة في الأصْل: إيجادُ الشّيْء وإصابَتُه، وإنْ كان قد يُسْتَعمل في التّعارُف مَوْضع الإرادة، فالمَشيئَة من الله تعالى هي الإيجادُ، ومن النّاس هي الإصابَة[3].

(1) العسكريّ، الفروق اللّغوية، ص: 124.
(2) الرّاغب، المفردات: (رود)، والكفويّ، الكلّيّات، ص: 74.
(3) الرّاغب، المفردات: (شيأ).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 21 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك :978-9948-768-18-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 21 : المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي :978-9948-768-18-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9725944 بتاريخ 2024/02/06م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»